

التاريخ: 2011/7/11
الرقم: 2011/sura/340

معالي د. بسام الساكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نرفق لكم طيه صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة الذي انعقد بتاريخ 2011/6/30 بعد أن تم توقيعه حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

البشيتي
رئيس مجلس الإدارة
فيصل البشيتي



بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
١٨ تموز ٢٠١١
الرقم المتسلسل: ٤١٤٥
رقم الملف: ٤١٤٨٤
الجهة المختصة: الإدارة العامة

نسخه: - مركز إيداع الأوراق المالية
- بورصة عمان

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الخميس الموافق 2011/6/30

عملاً بأحكام المادة (106) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، فقد تم توجيه الدعوة للسادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي والمقرر عقده في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2011/6/30 في غرفة تجارة عمان - الشميساني - القاعة الشرقية.

تضمنت الدعوة جدول أعمال الاجتماع، كما تم الإعلان عن موعد ومكان الاجتماع في الصحف المحلية ووسائل الإعلام الأخرى وفق القوانين المعمول بها.

عقد الاجتماع في المكان والزمان المحددين أعلاه برئاسة السيد فيصل البشيتي - رئيس مجلس الإدارة وبحضور أربعة أعضاء من المجلس من أصل خمسة أعضاء ولم يحضر الاجتماع عضو المجلس السيد عادل عبد القادر الصوري لوجوده خارج البلاد.

حضر الاجتماع علاوة على الحاضرين من أعضاء المجلس - السيد معاوية الطراونه - مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات والسيد نبيل عبيدات من مكتب إبراهيم العباسي وشركاه لتدقيق الحسابات ومندوب شركة غوشة وشركاه - المدقق الداخلي والاستاذ عامر الحوامده - مكتب المستشار القانوني للشركة حيث رحب عطوفة رئيس المجلس بجميع الحضور.

حضر الاجتماع (13) مساهماً يملكون (3,696,787) سهماً أصالة و(3,907,359) سهماً وكالة بما مجموعه (7,604,146) سهماً من أصل (11,500,000) سهماً أي ما نسبته 67% من رأس مال الشركة، عندها أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات اكتمال النصاب القانوني لعقد هذا الاجتماع وأن جميع الإجراءات المتخذة لعقده متفقة وأحكام القانون وجميع القرارات المتخذة بهذا الاجتماع قانونية وملزمة وتم الطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين.

رشح سعادة رئيس الاجتماع كل من السيد صالح مبيضين كاتباً للجلسة والآنسة سامية حمدان والسيد رامي عبيدات كمراقبين للاجتماع، ووافق الحضور على هذا الترشيح، وقبل البدء بمناقشة بنود جدول الأعمال طلب رئيس الجلسة من السادة الحضور إيداء رغبتهم بإضافة أي موضوع إلى جدول الأعمال ليتم بحثه تحت بند أي أمور أخرى فاقترح عضو مجلس الإدارة القائم بأعمال المدير العام للشركة الدكتور صبري الديسي إضافة موضوع المصادقة على واعتماد ميزانيات الشركات التابعة لعام 2009 وعلى مسؤولية مجلس الإدارة السابق ليصار إلى إيداعها بملف كل منها لدى مراقبة الشركات وتمت الموافقة على الاقتراح من قبل الحضور.

بعد ذلك تم البدء بمناقشة بنود جدول الأعمال المرسل للسادة المساهمين وتم اتخاذ القرارات التالية:

1- تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق

تمت تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق وتمت المصادقة عليه من قبل الحضور.



قدم بعض المساهمين اقتراحاً بدمج البند رقم (2) مع البند (3) من جدول الأعمال ووافق الحضور على الاقتراح.

- 2- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية والخطة المستقبلية لها
- 3- سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى وأوضاعها المالية والمصادقة عليها

أوجز الرئيس الحضور كلمته الواردة بالتقرير السنوي والتي سبق طباعتها وتوزيعها واستلامها وقراءتها من المساهمين وتناول الإيجاز ما يلي:

- (أ) البيانات المالية لنتائج أعمال ونشاط الشركة وما تعكسه كان نتاج عمل وممارسة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية السابقين نظراً لاستلام المجلس الحالي مهامه بتاريخ 2010/12/20.
- (ب) الصعوبات والعقبات التي واجهها المجلس الحالي لإدارة الشركة بسبب عدم وجود مقر أو مكاتب لها أو موظفين بها، أو نظام محاسبي مهني معتمد أو سيولة نقدية.
- (ج) اعتذار المدقق الخارجي للحسابات الذي تم تعيينه من الهيئة العامة السابقة (بريس وترهاوس كوبرز) رغم انجازه لمعظم أعمال التدقيق لدى تسلمه تقرير المدقق الداخلي الذي سيتم شرح أهم محتوياته لاحقاً بهذه الجلسة وما نتج عنه من أضرار محملاً إياه بنفس الوقت كافة الأضرار التي لحقت وتلحق بالشركة نتيجة اعتذاره غير المبرر ومنها تعليق تداول أسهم الشركة وتأخر انعقاد هذا الاجتماع حتى تاريخه.
- (د) إن مدقق الحسابات الذي يحضر هذا الاجتماع بعد قيامه بتدقيق أعمال وحسابات الشركة قد تم تعيينه بتاريخ 2011/5/3 من عطوفة مراقب عام الشركات من بين ثلاثة مدققين تم التنسيب لعطوفته بأسمائهم من مجلس الإدارة الحالي.
- (هـ) قيام المجلس الجديد بهيكله النظام الإداري للشركة بدءاً بتشكيل لجنة استثمار ولجنة تدقيق عليا من بين أعضائه تم تعيين مدير عام ومدير مالي للشركة الذين لدى مباشرتهما لعملهما تبين لهما مخالفات وشبهات متعددة إدارية وتنظيمية ومالية ومحاسبية تم على أثرها تقديم المدير العام استقالته لذا فقد قررت لجنة التدقيق العليا اسناد مهمة التدقيق الداخلي على جميع مستندات وسجلات الشركة الى شركة غوشة وشركاه بتاريخ 2010/12/31 وذلك وقرأ للجهد والوقت والكلفة.
- (و) قدم المحاسب القانوني غوشة وشركاه بعد اسناد مهمة التدقيق الداخلي له تقريراً مفصلاً احتوى على مخالفات وتجاوزات كثيرة ومتعددة ولكن أهم خمسة قضايا وأكثرها أثراً مادياً على الشركة تتلخص بما يلي:

1. تحويل (5.9) مليون دينار للحساب الشخصي لرئيس مجلس الإدارة السابقة.
2. قطعة الأرض.
3. صفقة أوتاد.
4. المحفظة الاستثمارية.
5. الأصول الثابتة.

وسيطلعم بدوره على ما تم التوصل إليه من خلال مراجعته الشاملة لسجلات ومستندات الشركة، لدى مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر.



3- سماع تقرير مدقق الحسابات عن ميزانياتها وحساباتها الختامية الأخرى

تم تلاوة تقرير مدقق الحسابات من قبل السادة مكتب ابراهيم العباسي وشركاه وتمت الموافقة على ما جاء به.

4- مناقشة الميزانية السنوية والأرباح والخسائر

فتح الرئيس باب المناقشة فاستهل المساهم عزمي زوربا ذلك بأن أتتى على الجهود التي بذلها المجلس لحفظ حقوق الشركة ومساهمتها كما أوجزه رئيس المجلس في كلمته وإظهار قيمة الشركة الحقيقية من خلال البيانات المالية المقدمة إلى الهيئة العامة المنعقدة حالياً وطلب ايضاحاً حول النقاط التالية:

- ماهية المبلغ الذي حول لحساب الشخصي لرئيس مجلس الإدارة السابق ومقداره (5.9) مليون دينار.
- الفرق في تدني الموجودات في الاستثمارات العقارية وما هي أسبابه؟
- ما طبيعة الدفعة المقدمة على حساب شراء صفقة أوتاد؟
- كما طلب مساهم آخر تلاوة تقرير المدقق الداخلي كاملاً.

أوضح الرئيس بأنه سيرد على الأسئلة أولاً بأول وبهذا الخصوص أعاد التأكيد على الأمور الجوهرية في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وأنها تتركز كما أسلفت في خمسة بنود، تحويل (5.9) مليون دينار، قطعة الأرض، وصفقة الأسهم المحظور تداولها والمحفظة الاستثمارية والأصول الثابتة.

لذا طلب من ممثل المدقق الداخلي السيد عبد الكريم قنيس شرحاً لكل من تلك البنود مؤكداً أن هنالك أمور أخرى وتجاوزات ومخالفات بأثر مالي أقل وأنه يجري متابعتها جميعاً.

بدأ السيد عبد الكريم قنيس - ممثل المدقق الداخلي والمشرف على عملية التدقيق الداخلي بإيضاح البنود الخمسة على النحو التالي:

أولاً: التحويل المصرفي

أمر السيد فايز إبراهيم الفاعوري والسيد معتصم فايز الفاعوري بنك الاتحاد بتاريخ 2008/10/6 بتحويل مبلغ (5,900,000) دينار أردني من حساب شركة سرى لتطوير الفنادق والمنتجعات السياحية المملوكة بالكامل الى شركة سرى للتنمية والاستثمار المساهمة العامة إلى حساب السيد فايز إبراهيم الفاعوري الشخصي دون معزز ومبرر قانوني ودون أي وجه حق لدفع هذا المبلغ له.

ثانياً: قطعة الأرض

قام السيد فايز الفاعوري والسيد معتصم الفاعوري بإصدار شيك بمبلغ (2,600,000) دينار صادر من شركة سرى لتطوير الفنادق والمنتجعات السياحية بتاريخ 2010/10/8 بدون أي مستند أو إجراءات بداخل الشركة في المحاسبة أو السجلات في حينه يبرر ذلك التصرف وأنه بتاريخ 2008/12/21 تبين أن هذا الشيك مقابل شراء قطعة أرض من أراضي وادي السير سكن (أ) تبلغ مساحتها (4260) متر مربع من السيددة إنعام

النابلسي بموجب وكالة غير قابلة للعزل ممنوحة من المالك الأصلي عبد الفتاح الفاعوري بقيمة (2,600,000) دينار أردني كان إجمالي كلفة الأرض مع الرسوم والمصاريف وعمولة السمسار (3,608,006).

- لم يتم عند دفع الشيك عمل وكالة غير قابلة للعزل للشركة أو وكالة لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو موظفيها لضمان أن هذه الأرض ستؤول للشركة علماً أن نفس القطعة كان بها طلب وموافقة من رئاسة الوزراء ودائرة الأراضي لشركة أخرى.
- لا يوجد أي اتفاقية لشراء هذه الأرض.
- لا يوجد قرار مجلس إدارة بشراء قطعة الأرض.
- لا يوجد دراسة أو تقييم لقطعة الأرض.
- تم تسجيل قطعة الأرض بتاريخ 2008/12/21.
- تم تقييم قطعة الأرض بتاريخ 2010/2/7 من قبل مخمن واحد فقط وهو عبد الحليم الخمس بقيمة (9,585,000) دينار وتم اعتماد هذا التخمين لتضخيم موجودات الشركة وتم تخمينها على أساس أنها من ضمن المخطط الشمولي وهي سكن (أ)، علماً بأن نفس المخمن قام بتقييم الأرض بتاريخ 2011/2/13 (5,964,000) دينار على أنها ضمن المخطط الشمولي يسمح ببناء (32) متر ارتفاع رغم أن صفة استعمالها سكن (أ) ويتوجب دفع رسوم إلى أمانة عمان عند اعتماد ذلك إضافة إلى ما ذكر أعلاه من مبالغ كبيرة ولا نستطيع تحديدها الآن وللعلم فقد كان تقييمه لها الأعلى من بين (4) مخمنين للعام 2011 بنفس الفترة.

ثالثاً: دفعه على حساب شراء أسهم محظورة التداول

- قام المفوضون بالتوقيع نيابة عن شركة سرى المساهمة العامة بتحويل عدة دفعات في الفترة ما بين 2010/10/25 ولغاية 2010/11/1 بلغ اجماليها (1,450) مليون دينار من حسابات الشركة إلى حساب شركة أموال انفسست.
- أوجد محضر اجتماع مجلس إدارة بلا رقم مؤرخ في 2010/10/12 ينص على زيادة عدد الأسهم الاستراتيجية التي تمتلكها الشركة في شركة أوتاد.
- تم تنظيم اتفاقية بين شركة سرى المساهمة العامة وشركة أموال انفسست لنقل ملكية (966,667) من أسهم أوتاد إلى شركة سرى بعد إنتهاء فترة الحظر في شهر آب 2012 ووقعها عن الجانبين فايز الفاعوري ومعتصم الفاعوري وعودة حبش ووسام مرقة وبسعر (1.5) دينار للسهم أي سعر إغلاق السهم يوم العمل السابق لتاريخ محضر الاجتماع، هذا القرار لم يترك في الشركة سيولة نقدية سوى ألفي دينار تقريباً.

فيما يلي بعض الملاحظات عن هذه الصفقة:

- (أ) تاريخ المحضر وتزامن سعر الإغلاق معه.
- (ب) القيود المحاسبية العائدة له لا تتجانس رقماً وتاريخاً مع سابقتها.
- (ج) سعر السهم الدفترى بحدود (700) فلس.



- (د) لم تقم شركة أموال انفسست أو شركة سرى بالافصاح عن الصفقة لهيئة الأوراق المالية رغم المكاسب التي حققتها أموال انفسست من خلالها.
- (هـ) محضر اجتماع مجلس الإدارة رقم (5) بتاريخ 2010/10/13 يدعو لاجتماع هيئة عامة غير عادية لرفع رأسمال الشركة لنقص السيولة لديها، فكيف لها الاستغناء عن سيولة لديها لشراء أسهم استراتيجية؟
- (و) تمتلك الشركة أصلاً (400) ألف سهم في شركة أوتاد بسعر (950) فلس كسهم تأسيسي جرى عند طرح بيعه بخصم 5%.
- (ز) لا يوجد أي دراسة حول السهم أو الشركة وقيمتها سيما وأن سبب الاستحواذ عليه كسهم استراتيجي، كما أن نفس الأشخاص يعلمون القيمة الحقيقية للسهم لأن بعضهم في مجلس إدارة نفس الشركة.
- (ح) تبين من المراسلات الموجهة من الادارة السابقة للشركة ومن أموال انفسست كمدير اصدار عبر مخاطبتها لهيئة الأوراق المالية الإلحاح الشديد على الهيئة لإجازة الصفقة وذلك بهدف تيسير السيولة للبائع.
- (ط) تبين وجود كتاب من الدرة الحمراء بنقل عدد أسهم بسعر (1,4) دينار لشركة سرى مقابل الاستحواذ على نفس المبلغ وذلك قبيل الدعوة لاجتماع لإقالة مجلس الإدارة السابق.
- (ك) بتاريخ 2010/11/29 طلب عطفة مراقب الشركات من رئيس مجلس الإدارة أن ذاك بدعوة الى اجتماع هيئة عامة غير عادية لنظر لإقالة المجلس.
- (ل) جميع المراسلات تمت مع هيئة الأوراق المالية بخصوص ما سمي بصفقة أوتاد بشهر (2010/12) من قبل شركة الدرة الحمراء كبائع و شركة سرى للتنمية والاستثمار كمشتري وشركة أموال انفسست كمدير إصدار.

رابعاً: المحفظة الاستثمارية

فملخصها أنه قد قام كل من السادة فايز الفاعوري ومعتصم الفاعوري وعودة حبش ووسام مرقه مجتمعين بتوقيع اتفاقية بتاريخ 2009/6/23 ما بين شركة أموال أنفسست كفريق أول وهم أنفسهم كفريق ثاني عن شركة سرى للتنمية والاستثمار كفريق ثاني وذلك لإدارة محفظة مالية لشركة سرى للتنمية والاستثمار المساهمة العامة من قبل شركة أموال انفسست كونها متخصصة بإدارة المحافظ رغم أن كل من السيد عودة حبش والسيد وسام مرقه تم تعيينهما في شركة سرى بعد شهر وتحديداً في 2009/7/21.

إن ملاحظتنا على هذه الاتفاقية وما نجم عنها من مبالغ أخذت من حسابات الشركة بدون وجه حق تتمثل بما يلي:

- 1- تم تسليم المحفظة الخاصة بشركة سرى للتنمية والاستثمار إلى شركة أموال انفسست المساهمة العامة بتاريخ 2010/6/23 لإدارتها محتوية على الأسهم التالية:

اسم الشركة	عدد الأسهم	سعر الإغلاق كما في 2009/6/22	قيمة المحفظة بالدينار الأردني
الشركة الأهلية	1,070,000	2.70	2,889,000

- 2- قامت شركة أموال انفسست بالاستيلاء على ما مجموعه (353,218.525) دينار خلال العامين 2009 و 2010 من أرصدة شركة سرى للتنمية والاستثمار المساهمة العامة لديها على أساس أنها رسم إدارة ورسم حسن أداء واستوفت ما نسبته 20% من أرباح كانت متحققة بالمحفظة أصلاً وذلك عن نصف

سنة أي حوالي 40% سنوياً وهي نسبة خيالية بكل المعايير المحلية والدولية حتى لو كان هنالك أرباحاً تحققت.

3- أن السنة المالية التعاقدية للمحفظة الاستثمارية تبدأ بتاريخ 2009/6/23 وتنتهي بتاريخ 2010/6/22 لذا فإنه حتى ولو كان هناك رسوم أو أرباح فيجب أن يكون الدفع سنوياً عند انتهاء العام التعاقدية وتاريخه 2010/6/22.

4- في السنة المالية 2009 حققت المحفظة الاستثمارية نتيجة لأداء الإدارة غير المهني خسائر بلغت (119,369) دينار وفي 2010 السنة المالية 2010 حققت خسائر أكثر من مليون دينار.

5- وفيما يلي الملاحظات الهامة عن هذه الصفقة:

(أ) قرر مجلس إدارة شركة سرى السابق بموجب اجتماع مجلس الإدارة رقم (2) للعام 2010 والمنعقد بتاريخ 2010/1/23 صرف مكافآت وحوافز للعاملين بالشركة بنسبة 10% أي مبلغ وقدره (130276) وتم أخذ مخصصات للمبلغ المذكور في البيانات المالية المقدمة في اجتماع الهيئة العامة الأول رغم أن العاملين تم تكليفهم بتاريخ 2009/7/21 ومن ذلك تاريخ لم تحقق محفظة الشركة الاستثمارية أية أرباح وإنما خسائر وأن الأرباح المحققة في المحفظة الاستثمارية كانت قبل 2009/6/23 أي قبل توليهم إدارة المحفظة، أن نفس التقرير يشير إلى عدم وجود موظفين بالشركة مما يثير شبهة بأن هنالك منافع فردية خاصة بإظهار أرباح ناشئة عن إدارتها بدلاً من إظهار واقعها الحقيقي وهو الخسارة.

(ب) نتيجة لإدارة شركة أموال انفسست للمحفظة تحققت خسارة بلغت (1,275,754.588) دينار لغاية نهاية شهر اكتوبر/2010.

(ج) عدم وجود أية مرفقات في الاتفاقية تبين آلية احتساب تقاضي شركة أموال أنفسست أتعاب إدارة المحفظة أو العمولات أو رسم الأداء.

(د) قام السيد معتصم الفاعوري بإعلام الهيئة العامة الأولى للشركة المنعقدة بتاريخ 2010/4/12 إجابة عن سؤال المساهم محمد بشير الحلبي أحد المساهمين عند سؤاله عن أتعاب إدارة المحفظة الاستثمارية والذي ذكر أن هذا المبلغ مرتفع فأوضح السيد معتصم الفاعوري حينها أن أداء المحفظة الجيد هو نتيجة لإدارة شركة أموال أنفسست المتميز وهو الأمر المغاير للواقع الفعلي

خامساً: الأصول الثابتة

- تم شراء أثاث ومعدات لشركة سرى للتنمية والاستثمار بقيمة (22000) دينار.
- في ميزانية 2009/12/31 تم إجراء قيد حسابي تحميل المصاريف قيمة الأثاث (استهلاك في سنة واحدة).
- لم يتم تسليم الأثاث من قبل الإدارة السابقة وذلك لإقرار الإدارة السابقة بعدم وجود أثاث و مقر وموظفين في الشركة حسب التقرير المالي للشركة.

بعدها سأل نفس المساهم فيما إذا تم إبلاغ الجهات الرسمية المعنية بكل هذه التجاوزات والضبابية التي تكتنفها وخاصة دائرة مراقبة الشركات ودائرة مكافحة الفساد كما استغرب انسحاب مدقق الحسابات بعد اطلاعه على تقرير المدقق الداخلي وطالب بملاحقته قضائياً عن الأضرار التي ألحقها بالشركة.



(Handwritten signature)

أفاد رئيس المجلس بأنه بعد إطلاع المجلس على تلك المخالفات عقد اجتماعاً وقرر فيه وبعد الاستئناس برأي المستشار القانوني للشركة تقديم ذلك التقرير بكل محتواه إلى عطوفة مراقب عام الشركات وقد قرر عطوفته تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء قامت بدراسة التقرير وزارت مكاتب الشركة مرتين حتى الآن وأطلعت خلالها على ما احتواه التقرير وأجرت استفسارات ومراجعة لبعض المستندات والقيود المحاسبية بالشركة على أمل استكمال مهمتهم لاحقاً.

استفسر المساهم علي برجاق عن توقيت بيع المحفظة وهل يرتبط ذلك بصفقة أوتاد وما مقدار الخسارة التي تحملتها الشركة جراء ذلك.

أجاب الرئيس بأن بيع المحفظة لم يرتبط زمنياً بصفقة أوتاد وإنما جاء ذلك البيع بقصد الإضرار بسيولة الشركة وتحميلها خسائر واستفسر المساهم ناصر البطيخي لماذا لم يتم تحويل كل هذه التجاوزات والمخالفات والاستحوذات على أموال الشركة إلى القضاء وشدد على ضرورة الملاحقة والمتابعة القانونيين بسرعة تحويل كل هذه الاعتداءات والاستحوذات غير المبرره للقضاء ولكافة الدوائر الرسمية المعنية، كما قدم اعتذاره للمجلس الحالي بعد أن كان قد تفوه بعبارات نابية بحق أعضاء المجلس قبل الاجتماع لاعتقاده بتقصيرهم في متابعة حقوق الشركة ومساهمتها ولدى وضوح الصورة لديه تماماً حول تلك الأمور الخمسة من قبل المجلس السابق قدم شكره للمجلس الحالي على أدائه وطالبه بضرورة رفعه للقضاء ومتابعته مع كل الجهات الحكومية.

أجابه ووضح له المستشار القانوني للشركة حول هذا الموضوع بأن هنالك شبهات ويتم الآن دراسة الملف بالكامل من قبل هيئة مكافحة الفساد وأن الهيئة المذكورة هي جزء من النظام القضائي وهذه أموال شركة مساهمة عامة وإذا اقتنع المحقق بثبوت المخالفات والاستحوذات سيتم إحالة الملف إلى الإدعاء العام ومن ثم إلى المحكمة بعدها أكد الرئيس أن كافة الأوراق والمستندات الثبوتية والقيود المحاسبية هي الآن بحوزة هيئة مكافحة الفساد وهي صاحبة الاختصاص والتي تبذل جهوداً واهتماماً وشبه يومي حرصاً منها على حقوق مساهمي الشركة، وأن القضية منظورة أمام هيئة مكافحة الفساد ونحن نتابع الموضوع باهتمام متواصل وهنالك تعاون كامل من طرفنا بتقديم كافة الإيضاحات والمستندات الثبوتية للهيئة لحين استكمال التحقيق وغب الطلب منهم.

سأل المساهم جمال القضاء لماذا تم إيقاف السهم عن التداول؟ أجاب الرئيس أن هيئة الأوراق المالية اتخذت هذا الإجراء وكان السبب حسب القرار التأخر في تقديم البيانات المالية ونحن نتأجئنا كما نتأجئتم.

واستفسر نفس المساهم جمال القضاء حول تأخير تقديم البيانات المالية ولماذا التداول بالسهم مازال معلقاً وأجاب الرئيس أن البيانات المالية تم تقديمها في 2011/5/31 لهيئة الأوراق المالية وأن سبب التأخير كما سبق شرحه اعتذار مدقق الحسابات عن اكمال مهمته وأنه تم استلام هيئة الأوراق المالية لتلك البيانات.

المساهم السيد باسم بلاسمه تقدم بشكره للمجلس الحالي على جهوده لتصحيح الوضع لمصلحة المساهمين وكرر السؤال عما إذا كان هنالك من سبل حل هذه المشكلة أجاب الرئيس أن هنالك مفاوضات ما بين الرئيس السابق ومكافحة الفساد والشركة وسيتم ابلاغ المساهمين بنتائج هذه المباحثات ولن يتم اتخاذ أي قرار من مجلس الإدارة على أي تسوية مالية مع المجلس والإدارة السابقين إلا وسيتم اعلام الهيئة العامة به وأن المجلس حريص جداً كباقي المساهمين على حفظ حقوق الشركة.



أكد رئيس المجلس رداً على استفسار من أحد المساهمين أن وضع الشركة المالي الحالي جيد ومجموع الموجودات يزيد عن (6) مليون وتم أخذ كامل المخصصات اللازمة والكافية والمهم أيضاً أنه لا يوجد ديون على الشركة.

- استفسر المساهم جمال القضاة كيف ذكر بالبيانات المالية أن قيمة الاستثمار العقاري بلغت (9,500,000) تقريباً كيف تم تخمين الأرض؟

- لم تقم قطعة الأرض عند الشراء، أو في عام 2008 ولا في نهاية عام 2009 وإنما تم تقييمها بتاريخ 2010/2/7 من قبل مخمن واحد فقط وهو عبد الحليم الخمس بقيمة (9,585,000) دينار وتم اعتماد هذا التخمين في اعتقادنا لتضخيم موجودات الشركة وتم تخمينها على أساس أنها من ضمن المخطط الشمولي مخالفاً صفة استعمالها سكن (أ) وعدم الأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي ستدفع في حالة الانتهاء من تحويلها ضمن المخطط الشمولي، إضافة إلى ما تم ذكره سابقاً بخصوص هذا الموضوع من قبل المدقق الداخلي.

- اقترح السيد باسم البلاسة أن نكتب لهيئة الأوراق المالية بإبقاء أسهم الشركة معلقة عن التداول لحين انتهاء المشاكل فأجاب الرئيس بأن لا صلاحية لنا بإيقاف السهم أو إدارجه وهذا الأمر يرجع إلى هيئة الأوراق المالية.

وبعد توضيح كافة الملاحظات والاجابة على الاستفسارات بشفافية من قبل سعادة رئيس المجلس وقناعة السادة الحضور بتلك الاجابات والأخذ بالاعتبار الوضع المالي الذي مرت به الشركة وانعكاساته على أحوال الشركة قرر الحضور ما يلي:

1- الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعماله منذ استلامه مهامه وحتى 2010/12/31 والمصادقة على البيانات المالية للشركة.

2- الطلب إلى المجلس المتابعة الحثيثة ولدى جميع الدوائر والمؤسسات الرسمية لإسترداد المبالغ التي تم الإستحواذ عليها سواء للحساب الشخصي للرئيس السابق أو مقابل صفقة أوتاد أو ما استوفته أموال انفست من رسوم وعوائد على أدائها للمحفظة وكذلك المطالبة باستلام الأصول الثابتة وعدم التهاون بأي من حقوق المساهمين مهما كانت قيمتها.

5- إطفاء خسائر الشركات التابعة والمملوكة للشركة بتحميل تلك الخسائر للشركة الأم

بعد بحث الموضوع تمت الموافقة على اطفاء خسائر الشركات التابعة والمملوكة للشركة وتحميل تلك الخسائر للشركة الأم، كون ميزانية الشركة المساهمة المقدمة للهيئة العامة تشمل الشركات التابعة.

6- ابراء ذمة رئيس وأعضاء المجلس الحالي عن أعمال الشركة

تم ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الحالي عن فترة عملهم منذ 2010/12/21 ولغاية 2010/12/31 كما تقرر عدم ابراء ذم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية السابقين.



7- انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة وتحديد أتعابهم أو تفويض المجلس بذلك

تم انتخاب السادة غوشة وشركاه لتدقيق حسابات الشركة لعام 2011 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

8- أي أمور أخرى

موضوع ايداع ميزانية الشركة لعام 2009 لدى مراقب الشركات.

تم المصادقة على ميزانية الشركات الفرعية الثلاثة المملوكة بالكامل لشركة سرى للتنمية والاستثمار المساهمة العامة عن عام 2009 وهي:

شركة سرى لتطوير الفنادق والمنتجعات السياحية
شركة نور الأردن الاستشارية
شركة سرى الثانية لإدارة الفنادق والمنتجعات السياحية

والموافقة على ايداع تلك الميزانيات لدى مراقبة الشركات وعلى مسؤولية المجلس السابق عما ورد بها دون ابراء ذممهم عن أي منها.

انتهى الاجتماع الساعة الواحدة ظهراً بنفس اليوم

البشيتي

رئيس الجلسة
فيصل البشيتي

مندوب مراقب الشركات
معاوية الطراونه

كاتب الجلسة
صالح المبيضين

